

مترجمو لغة الإشارة في العراق "صوتٌ يربط العزلة بالمشاركة"

بقلم: أ.م.د. عامر عباس عزيز/ الجامعة المستنصرية-كلية التربية
الاساسية



يُعد مترجمو لغة الإشارة في العراق حجر الزاوية في دمج مجتمع الصم ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وإنهم ليسوا مجرد قنوات لنقل الكلمات؛ بل هم جسور معرفية وثقافية تربط عالم السمع بعالم الصم، مما يضمن المشاركة الكاملة للصم في التعليم، الرعاية الصحية، العدالة، والحياة الاجتماعية والثقافية، وفي ظل التحديات المتنوعة التي يواجهها العراق، يكتسب دور هؤلاء المترجمين أهمية قصوى، فهم المفتاح لكسر حواجز التواصل وتمكين شريحة مجتمعية حيوية، ويتطلب عمل مترجم لغة الإشارة إتقاناً للغة الإشارة العراقية، فضلاً عن فهم عميق لثقافة الصم، ووعي دقيق بالفروق الدقيقة في التعبيرات، وقدرة فائقة على نقل المعنى والسياق والمشاعر.

تعزيز الحضور والتأثير عبر شراكة المؤسسات الرسمية

يملك مترجمو لغة الإشارة العراقيون خبرات عملية قيمة ناتجة عن تعاملهم المباشر مع مجتمع الصم، ولتعزيز الإفادة من هذه الخبرات، يمكن تبني مسارات متعددة بالتعاون الوثيق مع الوزارات العراقية المعنية: الدمج المؤسسي الشامل والتنسيق بين الوزارات:

أ. وزارة الصحة: يتوجب ضمان التواجد الرسمي والمؤهل لمترجمي لغة الإشارة في جميع المستشفيات والمراكز الصحية الرئيسية، وهذا يضمن حصول الصم على معلومات صحية دقيقة وشاملة، والقدرة على التواصل الفعال مع مقدمي الرعاية الصحية، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان، ويمكن للوزارة تخصيص ميزانيات لتوظيف هؤلاء المترجمين وتدريب ملاكاتها الطبية على أسس التواصل مع الصم.

ب. وزارة العدل والداخلية: تُعد الحاجة لمترجمي لغة الإشارة في المحاكم ومراكز الشرطة أمراً حيوياً لتحقيق العدالة للصم ويجب توفير مترجمين مؤهلين في كافة مراحل الإجراءات القانونية لضمان فهم الصم لحقوقهم وواجباتهم وتمكينهم من الإدلاء بشهاداتهم بشكل صحيح، ويمكن لهاتين الوزارتين إنشاء وحدات متخصصة أو بروتوكولات لضمان توفير هذه الخدمة.

ج. صياغة السياسات (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية): يملك مترجمو لغة الإشارة رؤى لا تقدر بثمن عند صياغة التشريعات والسياسات المتعلقة بحقوق الصم: فهم

يدركون عن كثب التحديات التي يواجهونها في مجالات التوظيف، التأمينات الاجتماعية، والرعاية، ويمكن لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تشكيل لجان استشارية تضم مترجمي لغة الإشارة وممثلين عن مجتمع الصم لضمان صياغة سياسات شاملة وفاعلة، كقوانين التوظيف الشاملة وبرامج الدعم الاجتماعي.

د. الدور التوعوي والإعلامي (وزارة الثقافة والإعلام): يمكن لمترجمي لغة الإشارة لعب دور محوري في حملات التوعية العامة عبر القنوات التلفزيونية الرسمية، وسائل التواصل الاجتماعي، والحملات الميدانية التي تنظمها وزارة الثقافة، وهذا لا يسهم فقط في نشر لغة الإشارة وزيادة الوعي بأهميتها، بل يعزز أيضاً الوعي بقضايا الصم ويدعم دمجهم الشامل في المجتمع العراقي.

هـ. إنشاء سجل وطني للمترجمين (بالتنسيق مع وزارة التخطيط والجهات المعنية): يُسهم إنشاء سجل وطني موثق للمترجمين المؤهلين والمعتمدين في تنظيم المهنة، ضمان جودة الخدمات المقدمة، وتسهيل الوصول إليهم عند الحاجة، ويمكن لوزارة التخطيط، بالتعاون مع نقابات المترجمين والجمعيات المعنية بالصم، تولي مهمة إحصاء وتصنيف وتوثيق المترجمين ليكونوا مرجعاً رسمياً للدولة والمجتمع.

نحو الاستدامة والاحترافية بمشاركة الوزارات "تطوير المهارات"
لتطوير مهارات مترجمي لغة الإشارة في العراق وضمان استدامة هذه المهنة الحيوية، ينبغي التركيز على الجوانب التالية، مع ربطها بالمهام المحددة للوزارات العراقية:

أولاً: برامج تدريب وتأهيل متخصصة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية):

أ. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: من الضروري إنشاء أقسام أو برامج أكاديمية متخصصة في لغة الإشارة والترجمة الفورية ضمن الجامعات العراقية، ويجب أن تشمل هذه البرامج إتقان لغة الإشارة العراقية (مع مراعاة لهجاتها)، القواعد اللغوية، الأخلاقيات المهنية، علم النفس الاجتماعي للصم، وتقنيات الترجمة المتقدمة، ويمكن للوزارة تخصيص منح دراسية للطلبة الراغبين في هذا التخصص.

ب. وزارة التربية: يمكن لوزارة التربية دمج لغة الإشارة كمادة اختيارية في المناهج التعليمية، وتوفير دورات تدريبية للمعلمين والمشرفين التربويين لتعليمهم أساسيات لغة الإشارة، وهذا يسهل دمج الطلاب الصم في الصفوف الدراسية العادية ويقلل من الحاجة الدائمة للمترجمين في كل صف، ويدعم مفهوم "المدرسة الشاملة".

ج. التدريب المستمر وورش العمل المتخصصة (بالتنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم العالي): يجب توفير فرص منتظمة للتدريب المستمر وورش العمل المتخصصة في مجالات مثل الترجمة الطبية، القانونية، التعليمية، والإعلامية، ويمكن لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، من خلال دائرة رعاية ذوي الإعاقة، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، تنظيم هذه الدورات والإفادة من خبرات المنظمات غير الحكومية.

ثانياً: برامج التبادل والتعاون الدولي (وزارة الخارجية ووزارة التعليم العالي): يسهم التعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية المتخصصة في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ويمكن لوزارة الخارجية تسهيل هذه الاتصالات، بينما ترعى وزارة التعليم العالي برامج تبادل للأساتذة والطلبة والمترجمين بين الجامعات العراقية ونظيراتها الدولية، للاطلاع على أحدث المناهج والتقنيات.

ثالثاً: تطوير مواد تعليمية ومصادر موحدة (وزارة التعليم العالي والتربية ووزارة الثقافة): تُعد الحاجة ملحة لتطوير مواد تعليمية ومصادر موحدة للغة الإشارة العراقية،

بما في ذلك القواميس المرئية والمناهج التي تعكس الخصوصية الثقافية واللغوية للعراق، ويمكن للوزارات الثلاث التعاون في تمويل وإنتاج هذه المواد لضمان توحيد وتطوير لغة الإشارة العراقية.

رابعاً: الاعتراف المهني والترخيص (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الجهات النقابية): يجب العمل على وضع إطار قانوني للاعتراف بمهنة مترجم لغة الإشارة ومنح التراخيص اللازمة، وهذا يضمن مستوى عاليًا من الاحترافية والمساءلة، ويحمي حقوق الصُم من المترجمين غير المؤهلين.

دروس للنمو والاحترافية "إفادة من التجارب الدولية"

يمكن للعراق أن يستلهم من التجارب الدولية الناجحة في تنظيم وتطوير مهنة مترجمي لغة الإشارة، وهناك نماذج عالمية تقدم دروسًا قيمة يمكن تكييفها لتناسب السياق العراقي:

1. نظام الاعتماد والترخيص الصارم: في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، توجد هيئات وطنية صارمة تمنح شهادات الاعتماد والترخيص بناءً على اختبارات شاملة تغطي الكفاءة اللغوية، المعرفة الثقافية، والأخلاقيات المهنية، وهذا يضمن جودة عالية للخدمة ويحمي حقوق الصُم.
2. التعليم الأكاديمي المتخصص: كثير من الدول المتقدمة لديها برامج جامعية متخصصة في ترجمة لغة الإشارة، تقدم درجات البكالوريوس والماجستير، وجامعة جالوديت في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، هي جامعة رائدة للصم وضعاف السمع وتقدم برامج قوية في هذا المجال.
3. الترجمة المتخصصة والتدريب المستمر: تركز التجارب الدولية على تطوير مترجمين متخصصين في مجالات دقيقة مثل الترجمة القانونية، الطبية، التعليمية، والإعلامية، ويتم توفير تدريب مستمر لهؤلاء المترجمين لمواكبة التطورات في هذه المجالات ولضمان دقة الترجمة في السياقات الحساسة.
4. الجمعيات المهنية القوية: تلعب الجمعيات المهنية لمترجمي لغة الإشارة دورًا محوريًا في الدفاع عن حقوق المترجمين، وضع معايير السلوك المهني، وتوفير فرص التطوير المستمر لأعضائها.
5. التكنولوجيا المساعدة: كثير من الدول تستخدم التكنولوجيا لتعزيز خدمات الترجمة، مثل تطبيقات الترجمة عن بُعد التي تتيح للصم الوصول السريع للمترجمين في حالات الطوارئ أو في الأماكن التي لا يتوفر فيها مترجمون حاضرون.
6. مشاركة مجتمع الصم: في النماذج الناجحة، يُشرك مجتمع الصم نفسه (من خلال جمعياتهم وممثليهم) بشكل فاعل في وضع معايير الترجمة وتقويم أداء المترجمين، لضمان أن الخدمات تلبّي احتياجاتهم وتوقعاتهم.

توصيات لتعزيز حقوق وتمكين مترجمي لغة الإشارة ومجتمع الصم في العراق

نهيب بـ اللجان المعنية في مجلس النواب العراقي الموقر بسنّ القوانين التي تضمن الحقوق والواجبات لمترجمي لغة الإشارة، مع إعادة النظر في القانون رقم 38 لسنة 2013 وتعديله ليواكب متطلبات الوضع الحالي واحتياجات فئة مترجمي لغة الإشارة، ونؤكد على ضرورة تثبيت الحقوق

والواجبات التي نرى أنها أساسية ولم تُذكر منذ زمن بعيد، ومنها:

1. استحداث درجات وظيفية لمترجمي لغة الإشارة في جميع الوزارات.
2. توفير مبنى حكومي ليكون مقرًا عامًا لمترجمي الإشارة، مع تهيئة مكان خاص للمترجم يضمن عملية ترجمة احترافية، وتوفير الأجهزة الصوتية وسائر المتطلبات.
3. منح التأمين الصحي للمترجمين العاملين في القطاعات التي لا تتضمن هذه الميزة.
4. شمول المترجمين بالضمان الاجتماعي لحفظ حقوقهم بعد التقاعد، في حال لم يكونوا منتمين لصندوق التقاعد.

توصيات للوزارات والمؤسسات والجهات المعنية

تستهدف التوصيات التالية مختلف الجهات لضمان دمج شامل ومستدام:

1. دعم التوظيف والامتيازات المهنية:

أ. نهيب بالوزارات الحكومية كافة، والمؤسسات الرسمية، والقطاع الخاص (الأهلي)، والعتبات المقدسة باستحداث درجات وظيفية خاصة بمترجمي لغة الإشارة.

ب. ندعو إلى منحهم مخصصات "مترجم لغة الإشارة" وإشراكهم في الخدمة العامة بناءً على قدراتهم وإمكاناتهم وخصائصهم الشخصية، خدمةً للصالح العام.

2. تنظيم مهنة الترجمة الإشارية:

أ. نهيب بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية-هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، إيجاد آلية مناسبة لمنح رخصة مزاوله مهنة الترجمة الإشارية وفق أسس ومعايير واضحة.

ب. ينبغي أن يتم ذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة-هيئة الصحة والتعليم الطبي، عبر أكاديمية الإمام الحسين (عليه السلام) التخصصية للصم، كون الريادة واضحة لديهم في هذا المجال.

3. تعزيز خدمات الطوارئ والتواصل الأمني:

أ. نهيب بوزارة الداخلية تفعيل برنامج مكالمات الفيديو للصم (Video Call) لحالات الطوارئ.

ب. ندعو إلى تخصيص خط طوارئ برقم خاص وإدخال منتسبها دورات بلغة الإشارة أو توظيف مترجمي لغة إشارة لهذه الخدمة، أسوةً بالبلدان الاقليمية والعربية.

4. تحسين الرعاية الصحية لمترجمي الإشارة:

أ. نأمل من وزارة الصحة إشعار المستشفيات الحكومية (الجناح الخاص) والمستشفيات الأهلية بتقديم كافة المستلزمات الصحية بأسعار رمزية أو مجانية لمترجمي لغة الإشارة.

ب. يأتي هذا تقديرًا لكون المترجم يستخدم جميع أساليب التواصل غير اللفظي لإيصال المعلومة للشخص الأصم، خصوصًا المترجمين المرخصين بمزاولة المهنة.

ج. ندعو الوزارة كذلك إلى إعادة النظر في كتابها المرقم 13173 في 20/12/2023 الخاص بضوابط عدم شمول الأشخاص الصم والبكم براتب المعين المتفرغ لما بعد عشر سنوات فما فوق.

5. توفير السكن المناسب: نأمل من وزارة الإسكان تخصيص وحدات سكنية أو قطع أراضٍ لضمان الاستقرار العائلي والوظيفي لمترجمي لغة الإشارة.
6. دعم الإعلام والوعي بلغة الإشارة:
أ. نوصي المؤسسات الإعلامية كافة بضرورة وجود مترجم لغة الإشارة في النشرات الإخبارية.
ب. ندعو إلى إعطاء مساحة لتقديم برامج خاصة للصم لنشر ثقافة لغة الإشارة في المجتمع.
7. نشر الوعي بلغة الإشارة في الأماكن العامة: نأمل من مجالس المحافظات والسادة المحافظين إشغال الساحات العامة والفضاءات باللوحات التعريفية والإرشادية وشاشات الإعلانات، بهدف نشر ثقافة لغة الإشارة وجعلها ثقافة مجتمعية شائعة، كما أشارت المرجعية الدينية العليا.
8. تأهيل الملاكات وتدريبها المتواصل: نأمل من الوزارات الحكومية كافة، والمؤسسات الرسمية، والقطاع الخاص (الأهلي)، والعتبات المقدسة إدخال المنتسبين الراغبين بدورات تخصصية للغة الإشارة.
9. تطوير التعليم العالي للغة الإشارة: نأمل من وزارة التعليم العالي المبادرة لاستحداث أقسام علمية خاصة بلغة الإشارة، لتزويدها وسائر مؤسسات الدولة بالملاكات التعليمية والتدريبية على لغة الإشارة.
10. تطوير التعليم الأساسي للصم:
أ. نأمل من وزارة التربية إعداد المعلمين والمدرسين والعاملين في معاهد الطلبة ذوي الإعاقة السمعية في دورات تدريبية وتأهيلية.
ب. كما ندعو إلى تكييف وموائمة المناهج كافة بلغة الإشارة لنشر هذه الثقافة المهمة.
11. دمج الصم في الأنشطة الشبابية والرياضية: نأمل من وزارة الشباب والرياضة إشراك فئة الأشخاص الصم في جميع الأنشطة التي تعمل عليها الوزارة.
12. دعم عوائل الصم: نتطلع إلى مشاركة عوائل الأشخاص الصم في برامج ودورات لغة الإشارة التي تقيمها المنظمات والمؤسسات الخاصة بالأشخاص الصم في جميع أنحاء العراق.
13. توحيد المصطلحات الإشارية: نوصي الجهات المختصة بتفعيل مشروع برنامج تحت عنوان (لغة الإشارة بين الاجتهاد الفردي وضرورة التوثيق الموحد)، ويهدف هذا المشروع إلى تجنب الاختلاف والتضارب في المصطلحات الإشارية، وضمان ترميز كلمات كثيرة يتداولها الأصم العراقي في حياته اليومية.
14. توفير فرص وظيفية للأشخاص الصم: ندعو الوزارات كافة لاستحداث درجات وظيفية خاصة لفئة الأشخاص الصم، كلٌ بحسب خصائصه الجسمية وقدراته الشخصية.
15. دعم المنظمات المعنية برعاية الصم: ندعو الجهات المختصة الحكومية وغير الحكومية لتقديم الدعم اللازم لشبكة الفرادين لرعاية الأشخاص الصم في العراق، بوصفها تضم معظم المنظمات المعنية برعاية الأشخاص الصم العراقيين.

إن الاستثمار في مترجمي لغة الإشارة في العراق ليس مجرد دعم لشريحة مجتمعية، بل هو استثمار في مستقبل العراق ككل، نحو بناء مجتمع أكثر عدلاً وشمولاً، ومن خلال دعمهم وتطويرهم، وتنسيق الجهود بين الوزارات العراقية المعنية، واستلهم الدروس من التجارب الدولية، يمكن للعراق أن يضمن أن يكون صوت الصم مسموعاً، وأن يتمكنوا من الإسهام بفاعلية في بناء وطنهم، وأن يحصلوا على حقوقهم كاملة كجزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي العراقي.

تأسس مركز الفيز العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٢، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلا عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتاجاته العلمية الا بموافقة خطية صريحة، ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الدراسات او الاوراق البحثية والمقالات عن الاتجاهات الفكرية التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيز العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232



Alfaiidcenter2011@gmail.com



www.al-faidh.com



العراق - بغداد - الكرادة

